# هؤلاء ومحاولة ع

## مهام كبرى في انتظار هيئة محاربة الفساد لحصار المخربين وعديمي الشعور بالانتماء

**كثرت المطالبات بسرعة بدء هيئة محاربة الفساد التي أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإنشائها، حتى تكبح جماح محاولات التخريب والعرقلة التي يمارسها البعض، بقصد أو من دون قصد بدعوى المصلحة الشخصية التي غلبها**

### وقائع فساد

ففي الآونة الأخيرة تواترت الأنباء عن استغلال مكاتب الخدمات العامة تأخر صندوق التنمية العقاري في تنفيذ قرار مجلس الوزراء الأخير القاضي بإلغاء شرط التقديم ليتملك أرضا وقامت برفع أسعار التقديم للمواطنين الذين يراجعون تلك المكاتب إلى ٦٠٠٠ ريال بدلا من ٦٠٠ ريال قبل صدور هذا القرار مستغلين الإقبال الكبير للمواطنين حيث تقوم تلك المكاتب باستقبالهم وإفراغ الأراضي باسمهم والحضور سويا للصندوق لتقديم طلب القرض وان تأخر تنفيذ القرار السامي الذي صدر قبل عدة أشهر وكان سببا لما حدث من ارتفاع بالأسعار واستغلال المكاتب لهؤلاء المواطنين وان تأخير تنفيذ هذا القرار سبب ربكة كبيرة في كتابات العدل من خلال البيع والشراء وتدبير الأراضي من خلال هذه المكاتب. ويرى مراقبون أنه كان من الأجدر للصندوق أن يتخذ إجراءات تنفيذية أولية لهذا القرار من خلال فتح مجال لتفعيله تدريجيا بحيث يمكن للمواطنين من الحضور لتقديم النموذج وصورة البطاقة ويتم وضع آلية تنظيمية للمواطنين حيث يبدأ باستقبال كبار السن الذين لم يستفيدوا من القرض العقاري ويتواصل هذا التنظيم حسب تسلسل الأعمار الأكبر ثم الأصغر ويكون ذالك في أيام محددة لتلافي تزاحم المواطنين الراغبين للتقديم وهذا سيعتبر حلاً مؤقتا لمعالجة هذه المشكلة وتنفيذ القرار تدريجيا حتى ينتهي الصندوق من وضع الآلية الدائمة للتقديم عن طريق الموقع الالكتروني الذي لم يتم تفعيله حتى الآن. كما عكفت لجنة خماسية لحصر الوظائف المقيدة في سجلات التدريب والتأهيل والتأمينات الاجتماعية ومكاتب العمل، بعد رصد تجاوزات ارتكبها بعض مؤسسات وشركات القطاع الخاص، تصل بعضها إلى حد الفساد المالي والإداري، والكسب المادي غير المشروع، والتحايل على الأنظمة الرسمية والأوامر العليا. تمثلت التجاوزات، التي أبلغت بها اللجنة المشكلة من وزارة العمل، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، التأمينات الاجتماعية، صندوق تنمية الموارد البشرية، والغرف التجارية والصناعية، في بقاء موظفين سعوديين مسجلين في التأمينات الاجتماعية رغم استقالتهم أو فصلهم والاستغناء عن خدماتهم. وعمدت الشركات لإبقائهم دون إشعار التأمينات بقرار الاستقالة أو إنهاء خدماتهم لاستغلالهم في رفع نسبة السعودة، بينما جاء التجاوز الأكبر متمثلا في صرف رواتب زهيدة لموظفين لا تتجاوز بعضها ٢٠٠٠ ريال.

# قافلة التنمية

## إحالة المدانين في كارثة جدة إلى جهة التحقيق بثت التفاؤل ودعمت روح الشفافية

تبين أنهم مسجلون لدى التأمينات برواتب عالية تفوق الـ٤ آلاف ريال، وذلك بداعي الاستفادة من الدعم الذي يبذله صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» للشركات، دون منح الموظفين حقوقهم. وأوضح مصدر مطلع أنه بمساءلة بعض الشركات التي وقعت في هذا التجاوز أفادت بأنها شركات كبرى تسير وفق موازنات وميزانيات محددة، وتم إرسال بيانات المتدربين طالبي العمل بنية التوظيف قبل انتهاء مرحلة التدريب، إلا أن بعضهم فضل ترك التدريب والبحث عن وظائف في شركات أو جهات أخرى، دون إشعار مسبق.

### حرب على الفساد

وعَدَّ مختصون في القانون قرار الملك بتشكيل هيئة حماية النزاهة ومكافحة الفساد إعلانا للحرب على الفساد بكل أنواعه، وأن القرار فتح صفحة جديدة في الشفافية والوضوح في الجهات الحكومية كافة، حيث كان الوضوح في تعميم المحاسبة لتشمل أيا كان كما تضمنت القرارات الملكية. مؤكدين أن اسم هيئة مكافحة الفساد لم يُمنح في السابق لأي جهاز رقابي حكومي، حيث تختص الأجهزة الرقابية بالتدقيق المالي للحسابات الحكومية، بينما تتولى الهيئة الحديثة تتبع الفساد أينما وجد ومحاسبة المتسببين فيه. وذكر المختصون أن استقلال الهيئة داعم كبير لها في مواجهة الفساد ومحاسبة المسؤولين أيا كانوا كما نصت عليه أوامر الملك الأخيرة. مستبشرين بأن هيئة تستمد صلاحياتها من خادم الحرمين ستكون لها القدرة على محاربة استغلال السلطة والفاسدين المتنفعين من مناصبهم، وأن تسمية رئيس الجهاز ستكون الخطوة الأولى في تشكيل الجهاز وتحديد مهامه واختصاصاته، وهي مرحلة شاقة تحتاج إلى كل الدعم والمثابرة. كما يحتاج الجهاز إلى تحديد علاقته مع الأجهزة الحكومية للإشراف عليها وإعلان آليات واضحة للعمل بها والاستعانة بكادر وظيفي متخصص في الرقابة على الأداء والحسابات والتدقيقات المالية المعقدة. ولفت آخرون إلى ضرورة متابعة الأجهزة المعنية كافة، والتأكد من تنفيذها للأوامر السامية الأخيرة حتى تستمر كما وجه بها خادم الحرمين إلى أن تصل إلى المستفيدين منها من المواطنين، مؤكدا أهمية أن تُسند مهمة تفسير الأوامر الملكية إلى هيئة الخبراء في مجلس الوزراء حتى لا تحجم من قبل بعض المسؤولين ويتم تقليص فائدتها على المواطنين.

### تفاؤل

بيد أن كثيرين تفاءلوا في الوقت نفسه بإحالة جميع المتهمين في القضايا التي لها علاقة بفاجعة سيول جدة إلى هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والادعاء العام، كل فيما يخصه بعد استكمال قضاياهم من جهة الضبط الجنائي، بعدما انتهت الجهات الأمنية المختصة من مباشرة إجراءات الاستدلال في المسؤولية عن الأضرار التي نتجت عن السيول التي تعرضت لها محافظة جدة في العام ١٤٣٠هـ، وذلك في ضوء نتائج تقرير اللجنة المكلفة تقصي الحقائق، وقد أسفرت تلك الإجراءات حتى تاريخه عن إحالة محاضر استدلال تشمل (٣٠٢) شخص و(٣٠) شخصية اعتبارية تمثل شركات ومؤسسات ومكاتب استشارية، إلى الجهات المختصة لمباشرة إجراءات التحقيق معهم وتحديد المسؤولية الجنائية والإدارية وفقاً لما ينتهي إليه التحقيق ليتم في ضوئه رفع الدعوى أمام الجهات القضائية المختصة بطلب الحكم بما أسند إليهم وتقرير العقوبة بحق من تثبت إدانتهم.